اشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية القبلية والدولة المدينة

(الانتقال إلى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي)

مليكة بوضياف *

مقدمة:

منذ قيام الانقلاب العسكري في ليبيا سنة 1969 لزال النظام الليبي يعتمد على القبيلة بين المغازلة والمهاجمة وبين التوظيف والتعنيف تظهر تناقضات عديدة في هذه الدولة،إن توظيف القبيلة الذي يعتبرها النظام الليبي الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية في ظل غياب تنظيمات مدنية كالأحزاب والنقابات والجمعيات جعل لها دور كبير في المجتمع الليبي .

لذا يرى المراقبون والمحللون السياسيون أن ليبيا في ظل هذه الظروف لا يمكن أن تشهد التغير والحراك لأن ثرواتها كفيلة بألا تجعل الشعب الليبي يثور، غير أن الليبيين أنفسهم كان لهم رأي آخر، حيث تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي لتصل إلى صدام مسلح مفتوح بين النظام ومعارضيه، كاشفة الستار عن أسباب أخرى كانت تحت الرماد دفعت الليبيين لاختيار الثورة رغم الثروة.

وبهذا ذهبت ليبيا في فبراير 2011 إلى ميدان الحراك الشعبي لتطوي صفحة من عقود الديكتاتورية، وذلك عندما كسرت جموع الثوار حلقة الخوف، وأشعلت ثورة امتد أوارها في كل ربوع المواجهة مع القذافي الاستبدادي، نادت آمال المحتجين واسعة النطاق إلى إقامة ديمقراطية تضع في اعتبارها الإنسان وحريته أولا، بيد أن آذان النظام لم تستجب كما هي حال الديكتاتوريات الصماء، بدأت هذه الاحتجاجات سلمية جدًا، ولكن عجرفة القذافي وتعاليه على شعبه ألهب نخوة العزة فرمت بالقذافي إلى مقبرة الظلم من خلال انتفاضة مسلحة بينها والنظام الهالك.

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على مسار الثورة ،مع إبراز دور القبيلة في إعادة بناء الدولة في ليبيا الذي تعاني انقسامًا حادًا بين عدد من القبائل والمناطق كنتيجة لسياسات النظام السابق ،وكذا تبيان أهم التحديات التي تواجه بناء الدولة في ليبيا بين العشائرية القبلية والتوجه المدني ،مع تبيان أهم القوي الإقليمية والدولية في الانتقال الديمقراطي وما مصير المصالحة الوطنية مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المجاورة في هذا الشأن.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:فيما تكمن أهم الأسباب الداخلية والخارجية في تعقيد الوضع في ليبيا وفيما يبرز دور البعد القَبَلي في هذا الصراع؟ فيما تتمثل أهم الجهود التي يبذلها الليبيين و المجتمع الدولي لإيجاد حل للأزمة؟ للإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا وضع ثلاث محاور تندرج تحتهم عناصر أساسية نبينها فيما يلي:

المحور الأول:دور القبيلة في إعادة بناء الدولة في ليبيا،وتصعيد الصراع العسكري .

* - دكتوراه في علوم سياسية قسم» ب»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-.

المحور الثاني :أهم التحديات التي تواجه بناء الدولة في ليبيا

المحور الثالث: مستقبل بناء الدولة في ليبيا :في ظل سيناريوهات متباينة

المحور الأول:دور القبيلة في إعادة بناء الدولة في ليبيا. وتصعيد الصراع العسكري.

يتشكل النسيج الاجتماعي في ليبيا من عدة قبائل متآلفة وتتعايش فيما بينها في مناخ من السلم الأهلي الذي وفر أرضية اجتماعية وثقافية محافظة ومتضامنة بعيدا عن أي نوع من أنواع النزاع أو الفوضى، وتعود جذور تلك القبائل إلى العرب بدرجة أولى وإلى الأمازيغ بدرجة ثانية،بحيث تعرف القبيلة: اصطلاحا على أساس انتمائها الثقافي والاجتماعي لمجتمع البدو، وتوجد التنظيمات القبلية بأشكال مختلفة بين البدو والرحل وفي القرى الفلاحية و المدن ، أن القبيلة تفهم أساسا على قاعدة شكلها الجماعي الذي يربط الفرد كذات وكموضوع بالجماعة.[1]

من الجانب السياسي تعمل القبيلة من خلال أفعالها وأنشطتها السياسية للوصول إلى السلطة بالتأسيس للدولة بالمفهوم المعاصر .

وعلى الرغم من استقرار ليبيا في في فترة زمنية كبيرة إلا أن ، الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون إنه منذ استيلاء معمر القذافي على السلطة بانقلاب عسكري ضد الملك إدريس سنة 1969 ، فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمه، فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم، بل واستخدام تلك الثروة في شراء الأنصار، وترويض المعارضة أو قمعها[2] .

وهو ما دفع الليبيين للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت قوتها وضعفا عبر الزمن وصولا إلى الصدام المفتوح مع النظام وأنصاره في منتصف فيفري 2011 م، بفعل شعورهم بعدم العدالة في توزيع الثروات، وأن خيرات بلادهم يتم نهبها دون أن يحصلوا منها إلا على الفتات،إضافة إلى تعارض برامج الإصلاح التي قادها رئيس الوزراء «شكري غانم» من 2003 إلى غاية 2006 مدعومة من» سيف الإسلام القذافي»، مع مصالح بعض قيادات الحرس القديم من اللجان الثورية، ورجال الأعمال الذين تضررت مصالحهم بفك الحصار عن ليبيا والانفتاح على الغرب، والتي قادت إلى استقالة «شكري غانم» وتولي نائبه» البغدادي المحمودي» ذي التوجه المحافظ.

أولاً:على صعيد البعد القبلي يمكن القول إن العقيد القذافي وإن كان –في بداية حكمه- قد جعل إلغاء نظام القبلية واحد اً من المبادئ الأساسية لثورته، إلا أنه بعد نحو ربع قرن من الحكم وتحديدا في سنة 1994 م، ورغبة في ضخ مزيد من الحيوية والمشاركة الشعبية في مؤسساته الشعبية، قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبيلة، وهو ما ترسخ وازداد وضوحا سنة 1997 م مع توقيع قادة القبائل على ما عرف ب»وثيقة الشرف» التي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري، والتكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بأي معارضة مسلحة للنظام ،وكثيرا ما استغل الخصومات الداخلية بين القبائل من

1 _ إسماعيل الزيود ،فاطمة الطراونة ،ا»لدور السياسي للقبيلة: سلطنة عمان أنموذجًا»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجّلد 39 ، العدد 2،(2012)،ص. 471.

2 _ محمد عاشور، «الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل»،مداخلة مقدمة في أعمال المؤتمر حول نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا وتداعياتها،لمعهد الدراسات الأمنية/جنوب إفريقيا ،(2011) ،ص.11

أجل إحكام قبضته على السلطة،وخلال مدة حكمه انشأ « القذافي» شبكة من المؤسسات المتناحرة، يتلاعب بهم في مقابل بعضهم البعض لمنع ظهور أي منافس له.

وإضافة إلى هذا فان الشعب الليبيّ يعد من أكثر الشعوب العربية والإفريقية انسجاما دينياً ومذهبياً، وعلى الرغم من وجود نسبة قليلة من الأمازيغ إذ تبلغ حوالي 3 % لم تشهد البلاد أي شكل من أشكال الصراع الثقافي أو التوتر الاثني ، وقد قامت اللغة العربية والمذهب السني المالكي ببناء مجتمع تسوده قيم التماسك والتضامن والتآلف، وهو ما يعني أن ليبيا تمتلك من عوامل القوة الاجتماعية والثقافية أكثر مما تمتلك من عوامل التفرقة، وعلى الرغم من كل ذلك فقد تفجرت صراعات ونزاعات عنيفة بعد فيفرى 2011 وتعود تلك الصراعات والنزاعات إلى عدة عوامل .[1]

ثانيا: على الصعيد السياسي، يمكن القول إنه عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية وهي:

أولها:الثورية القومية، وثانيها: المساواة والعدالة الاجتماعية، و الثالثة: شرعية الكرامة والهوية الوطنية، وأخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد)الإمبريالية الدولية(.

ثالثا: وعلى الصعيد الداخلي، يمكن القول إن القذافي استطاع طويلا الحفاظ على سلطته ونظامه، عبر سياسة فرق تسد، والتبشير بمجموعة الأفكار شديدة العمومية التي ضمنها كتابه «الكتاب الأخضر»، وما عرف بالنظرية العالمية الثالثة، والتي استمدها من الإيديولوجيات المختلفة)عروبية، إسلامية، اشتراكية... الخ(ومن القيم الأساسية للثقافة الليبية، منها «شركاء لا أجراء»،»البيت لساكنه»،»الأرض ليست ملكاً لأحد... الخ» والتي استطاع تأطيرها في مجموعة من المؤسسات ممثلة في المؤتمرات واللجان الشعبية، أضفت قدرا من الشرعية المؤسسية وقدرة على الضبط والسيطرة، إضافة إلى استخدام النظام قدراته الاقتصادية التي توفرت له من عوائد النفط في نشر أفكاره وإيديولوجيته إلى مدى أبعد بكثير من قيمتها ومضمونها، وممارسة القمع الشديد ضد كافة صور ورموز المعارضة داخل وخارج البلاد، والذي بلغ قمته في التسعينيات من القرن العشرين، مستغلا في ذلك، الحظر المفروض على التعامل مع النظام الليبي والذي حال دون تكشف تلك.[2]

ومع ذلك استطاعت القبيلة أن تلعب ادوار كبيرة في العديد من الدول من اجل خدمة المصلحة العامة ومساندة القوى السياسية الوطنية على احتواء الأوضاع الجديدة، والعمل على إقامة حكم ديمقراطي في البلاد لهذه الأسباب تم احتواء القبيلة في ليبيا لمميزاتها التالية:

1 - أن القبلية ذات جذور ضاربة في عمق تاريخ المجتمع الليبي، ولها دور اجتماعي واقتصادي دائماً ما كان دوراً إيجابياً.

-2 لعبت القبيلة الدور الرئيسي في البلاد قبل ميلاد الدولة الليبية الحديثة، وتحديداً في فترة الاستعمار الإيطالي .

-3 دور القبيلة لا يعنى بالضرورة العداء والتعارض مع الدولة كسلطة ومفهوم، فالقبائل تقبل قيام

1 _ بدون كاتب مقال، «الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها»، منظمة فريدريش إيبرت ،متاح في النت على الرابط http://www.fes-maghreb.org/common/pdf/Publications/Libya%20arabe%20DEF.pdf ص8

2 _. محمد عاشور، المرجع السابق الذكر،ص. 12.

الدولة الحديثة من أجل تحقيق التنمية والعدالة، وتأمين الخدمات الأساسية ورفع مستوى معيشة الفرد في ليبيا، وكل فرد هو ابن قبيلة.

-4 لا تجد الزعامات والقيادات في القبائل والعشائر صعوبة في التعاون الجاد والبنّاء مع القيادات والنخب السياسية والفكرية المستقلة ذات التوجه الوطني.[1]

الأهمية الكبيرة لدور القبيلة في ليبيا يرجع إلى عددها الكبير حيث تشير التقديرات إلى أن ليبيا تضم حوالي 150 قبيلة متفاوتة الأحجام ،وتنقسم بدورها إلى فروع قبلية ولكن هذا العدد يتضائل بسبب ارتفاع معدلات التحضر من جهة ،والتداخل في تسمية المدن والمجموعات القبلية من جهة ثانية وقد عرفت الخارطة القبلية الليبية بعد ثورة الفاتح سبتمبر تحالف بعضها، و بعد استلام القذافي للسلطة سعى لتقويض النظام القبلي، حيث اعتبره متخلفاً ومرتبطاً بالممارسات الملكية الرجعية، لم ينسجم النظام القبلي مع رؤيته التقدمية القومية ولا مع حقيقة أنه هو شخصياً كان ينحدر من قبيلة صغيرة وغير هامة نسبياً، ونتيجة لذلك، وبعد فترة قصيرة من استلامه السلطة، اتخذ سلسلة من الخطوات لتعديل الحدود الإدارية التي كانت تستند إلى الخطوط الفاصلة بين القبائل وعزل جميع المسؤولين الذين كان الملك قد عينهم على أساس قبلي، ومع بذل الجهود للتحديث والتنمية الاقتصادية في السبعينيات وما نجم عنها من الهجرة على نطاق واسع من المناطق الحضرية، بات دور القبائل أقل أهمية،[2]وهذا بفعل سياسة القذافي للحفاظ على طول فترة حكمه.

ومع ذلك بقت القبيلة تلعب ادوار كبيرة في المجتمع الليبي وهي متفاوتة الحجم والأهمية من منطقة إلى أخرى ،يمكن أن نسلط الضوء على **أهم القبائل في هذه الورقة البحثية كما يلي** :

نجد إن هذه القبائل تتوزع في ليبيا على الشكل التالي: قبيلة سليمان في الجنوب الليبي ، وقبيلة البراعصة شرق البلاد، و**قبيلة الورفلة**: وتُعَد أكبر القبائل الليبية عددًا وانتشارًا جغرافيًا، ويبلغ عدد سكانها نحو مليون نسمة، وتتميز علاقات أفرادها بترابط اجتماعي وولاء قَبَلي متين، وتتركز -خاصة- في غرب ليبيا.

قبيلة القذاذفة في طبرق وبنغازي وسرت وفزان وطرابلس وغريان والزاوية الغربية، ومركزها الرئيسي في منطقة سبها وسط ليبيا، التي يفوق عدد سكانها 126 ألف نسمة،وتعد من أكثر القبائل تسليحا.

قبيلة المقارحة: تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعده القذافي عام 1993, وكذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي, وعبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكربي الذي أطلق سراحه في صفقة أثارت الكثير من الجدل, وتعتبر هذه القبيلة أيضا من أكثر القبائل الليبية تسليحا.[3]

قبيلة ترهونة: وهي تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية يقدرها البعض بنحو 60 قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي إلى هذه القبيلة فئة واسعة من القوات المسلحة الليبية، ويشكل عناصرها حوالي ثلث سكان العاصمة طرابلس.

1 _ طارق الحريري ، «ليبيا.. بين الواقع المضطرب والسيناريوهات المرتقبة،»جريدة الوطن ،العدد 1282 متاح على الرابط: http://www.elwatannews.com

2 _ تقرير الشرق الأوسط رقم 107، «الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط فهم الصراع في ليبيا»، ،حويلية 2011.ص10.

3 _بدون كاتب مقال، «القبائل الليبية ودورها في تقرير مصير البلاد» متاح في النت على الرابط التالي: http://ar.islamway.net/article/9077

إضافة إلى **الأمازيغ** في جبال غرب البلاد، والطوارق في دواخل الصحراء المجاورة لتشاد و النيجر و الجزائر ومالي، أما ما يعرف بقبيلة **التبو** فتستوطن مناطق اوزو - غدامس - والقطرون - جنوب البلاد والكفرة جنوب شرق ،سنوضح دورها لاحقا.

ولان الشعب الليبي ذاق همجية وغطرسة القذافي فقد اجتمعت القبائل الليبية على قلب رجل واحد فبعد أن قررت قبيلة الروافلة الانضمام إلى المعارضة والثوار ضد تصرفات القذافي انضمت قبيلة ترهونه وقبيلة الزوية في حنوب ليبيا وهي البقعة النفطية الهامة وكذلك قبيلة الزنتان وقبيلة بني الوليد وقبيلة العبيدات والمقارحة وأولاد سليمان لوضع حد للدكتاتورية، وقد شهدت قبيلة القذاذفة نفسها انشقاقات وانقسامات نظرا لسقوط العديد من الضحايا والقتلى من الشعب الليبي من اجل الانتقام للنظام.[1]

وإذا أردنا أن نبحث عن طبيعة المتغيرات المختلفة التي تعكس حقيقة استمرار «نظام» القذافي على امتداد أكثر من أربعة عقود، فلا يجب إغفال حقيقة البعد القبلي.

وما زاد من انتشار النفوذ القبلي في العملية السياسية، وإن كان بشكل غير رسمي في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، ومن خلال عمليات التصعيد والاختيار الشعبي منذ سنة 1977.[2] باعتبار أن القذافي كان يعتبره مصدرا للشرعية له ولثورته وما وصوله إلى السلطة ما هو نتيجة لضعف الملكية آنذاك وليس بدعم شعبي قوي لأنه كان ينحدر من قبيلة ضعيفة، حينها بدا العمل من منظور أيديولوجي يضفي الشرعية على النظام وينزع أي سلاح من أيدي منتقديه.

وفي هذا السياق دائما يرى «برهان غليون» أن نظام القذافي «هو مَن خلق حالة الفوضى وأطلق فزَّاعة الانقسام القبلي، بهدف مواصلة سيطرته على الشعب الليبي» وقال: «إن غياب أحزاب في ليبيا ربما يجعل مهمة الشعب الليبي صعبة قياسًا لحالتي تونس ومصر، ولكنه سيتمكن بفضل نُخَبه وقياداته من القيام بها، وفكر القبيلة لا يعني بالضرورة العداء والتعارض مع الدولة، فالقبائل تتفاهم وتتعاقد على قيام الدولة».

أما عن الأقليات في ليبيا فيوجد عدد قليل من الأقليات الصغيرة التي رفض نظام القذافي الاعتراف بها. ولهذا الموقف عدد من التفسيرات: فالأقليات لا تنسجم مع الأيديولوجيا القومية العربية للنظام؛ ولأنه إذا تم الاعتراف بهذه الأقليات فقد تطالب بالتمثيل وهو أمر مرفوض في الجماهيرية من حيث المبدأ؛ وبشكل أكثر عمومية، فإن القذافي كان مصمماً على منع ظهور أي مركز سلطة بديل لسلطته.

اذ يشكل البربر، ، يشكلون الأقلية الأكثر أهمية.ما يعرفون باأمازيغ ليبيا كانوا في الأصل يقطنون سهل جفارة في الشمال الغربي، حيث كانت زوارة مركزهم الرئيسي. لكن، ونتيجة لعمليات الغزو العربية، فقد تم دفعهم تدريجياً باتجاه المناطق الداخلية في طرابلس، رغم أن مجموعات صغيرة منهم لازالت تعيش في جبل نفوسة وزوارة ومضت عملية تعريب البربر بشكل أكثر سرعة واكتمالاً مما تم في أيٍ من بلدان المغرب العربي الأخر.[3]

قام النظام بقمع أي علامة على النشاط البربري في أواخر السبعينيات، على سبيل المثال، شنت الأجهزة

1 _ ناصر جويدة ،خلف خلف ، الثورات العربية في الميزان ،(القاهرة: مكتبة الوفاء ،2011) ،ص.31.
2 _ رولا الخطيب ، «القبائل في ليبيا.. عامل هام ومؤثر في تشكيل الثقافة السياسية للبلاد أصبحت جزءاً من المشهد السياسي في أوائل التسعينات» متاح في النت على الرابط التالي: http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/22/138673.html
3 _ ،تقرير الشرق الأوسط رقم 107 ،المرجع السابق الذكر ،ص.19.

الأمنية موجة اعتقالات ضد رابطة شمال أفريقيا الأمازيغية وتمت محاكمة رئيسها «علي الشروي بن طالب»، وبعض رفاقه من قبل المحاكم الثورية وحكم عليه بالإعدام واجه الأمازيغ أشكالاً مختلفة من التمييز مثلا (القانون 24 لعام 2001) يمنع أن يُعطى الأطفال أسماء غير عربية وأي طفل يحمل اسماً غير عربي لم يتم تسجيله من قبل الدولة وبالتالي يُحرَم من التعليم، كماعمل النظام إلى جعل البربر يتزوجون من غير البربر من أجل القضاء على إحساسهم بالهوية .

بالاضافة الى أقليات من الطوارق والتبو،و الطوارق شعبٌ بدوي رعوي يقطن مناطق متجاورة داخل منطقة الصحراء والساحل ويتواجدون أيضاً في الجزائر، ومالي، والنيجر وبوركينا فاسو، ويقدر عددهم في ليبيا ب 10 آلاف شخص، معظمهم في الواحات الصحراوية الغات وغدامس، ومرزوق في الجنوب الغربي.

أما التبو يتواجدون بشكل رئيسي في سلسلة جبال تيبستي على الحدود بين جنوب ليبيا وشمال تشاد ليس هناك تقديرات دقيقة لأعدادهم وقد ظهرت بعض المشاكل وبشكل منتظم بينهم وبين القبائل العربية في الجنوب مع تزايد أعداد التبو الذي عبروا إلى جنوب ليبيا واستقروا في بلدان مثل الكُفرة أو في مراكز أصغر مثل تغرو وأم الأرانب وبعد أن استقروا، بدأوا ببناء منازل في مخيمات غير قانونية وبدأوا بالبحث عن العمل وكانت النتيجة تنامي الاستياء بين السكان العرب المحليين حتى وصلت إلى حد صدامات في بلدة الكفرة في نوفمبر 2008 بين التبو والزوية، أكبر وأقوى قبائل المنطقة.[1]

وما زاد الأوضاع سوءا في ليبيا في فترة القذافي بعدما احتلت سنة 2010 المرتبة 146 في الفساد من بين 178 دولة طبقا لمؤشر الفساد العالمي ،ويعكس ذلك أساسا الطريقة التي يتم بها اقتسام الثورة البترولية في البلاد ، فالعوائد السنوية من البترول والغاز كانت تؤول في جزء كبير منها إلى عائلة القذافي وان كبار المسؤولين بشركات البترول والبنوك يلعبون دورا مها في إيداع هذه الأموال في الحسابات الخاصة بالقذافي وأسرته ومعاونيه،وهي الأموال التي كان يتم استخدام جزء منها لتمويل حركات التمرد في عدد من دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فضلا عن شراء الأعوان في الداخل والخارج.[2]

المحور الثاني :أهم التحديات التي تواجه بناء الدولة في ليبيا:

إن الاهتمام الكبير حاليا على صعيد الفكر والممارسة بإعادة بناء الدولة في ليبيا مابعد الصراع تجعلنا نسلط الضوء على أهم المؤسسات والتي كانت ضعيفة إداريا وسياسيا وأمنيا لذا فان إرساء الأمن والاستقرار في البلاد يعتبر تحدي كبير خاصة في ظل غياب دستور قوي. باعتبار أن كل دولة لها خصوصيتها في تشكيل مؤسساتها ،والتحدي الأعمق التحول الجذري من حالة اللانظام إلى النظام. في ظل تحدي اكبر أمام إعادة بناء الجيش الليبي ، ومن أبرز التحديات التي تواجهها، الصراع المفتوح بين القوى التقليدية الموروثة من الجيش التابعة للقذافي والمجموعات المسلحة التي ساهمت في الثورة.

وان شبه المؤسسات السياسية المتمثلة في اللجان الشعبية والقبائل وكذا المؤسسة العسكرية التابعة للقذافي مباشرة فإنها غير قوية وغير منظمة مما ادخل البلاد في متاهة كبيرة من اجل إرساء الأمن والاستقرار،ونتيجة لهذا اخذ الصراع عدة أبعاد نوجزها فيما يلي:

1 - تقرير الشرق الأوسط رقم 107،المرجع السابق الذكر.ص19

2 _ احمد السيد النجار سلوى العنتري وآخرون، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2011 ،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2011) ، ص223.

أولاً:أبعاد الصراع داخليًا:

لم تستطع الثورة الليبية أن تقضي قضاء كليا على نظام» العقيد معمر القذافي»، بل إن الثورة المضادة بدأت مبكِّرًا منذ اليوم الأول للثورة بإعلان تحرير البلاد نهائيًا من حكم معمر القذافي، بينما حاول آخرون خلق فراغ سياسي في البلاد، لذلك يرى أحد المشاركين أن جوهر الصراع السياسي والعسكري في ليبيا هو صراع بين ثوار 17 فبراير،وقوى الثورة المضادة التي تتشكل من الدولة العميقة ، وجماعات النظام السابق الذين يوجدون اليوم في عدد من الدول العربية المؤيدة لعملية الكرامة ،والقبائل التي كانت تؤيده.

إذا كان القول الفصل للنخبة السياسة والعسكرية في تحديد مصير الثورة في كلٍّ من مصر وتونس فان الوضع مختلف في ليبيا،حيث التركيبة القبلية هي التي يمكن أن يكون بيدها تحديد مآل الأحداث هناك مثل تلك الجماعات التي كانت موالية للقذافي في دول الساحل إلى حمل السلاح هي الأخرى لتحقيق مصالحها القبلية أو الإثنية (الطوارق وغيرهم)[1].وفي هذا الإطار يؤكد برهان غليون» أن نظام القذافي هو من خلق حالة الفوضى وأطلق فزَّاعة الانقسام القبلي بهدف مواصلة سيطرته على الشعب الليبي وقال أن غياب الأحزاب في ليبيا ربما يجعل مهمة الشعب الليبي صعبة قياسا لحالتي تونس وممصر.

وهكذا تم الانتقال وفق النموذج الخلدوني من العمران البدوي إلى العمران الحضري في تلاحم مع العصبية والملك ،وعموما فان عملية تشخيص مستويات حضور القبيلة بثقافتها ووعيها وفعلها في الواقع السياسي العربي المعاصر باتت تتطلب بذل جهد متضافر ،والقيام بدراسات معمقة لا يمكنها أن تحصل بمعزل عن دراسة البنيات الأخرى المجاورة لها أو الشبيهة بها ،بما في ذلك ظواهر الطائفية والإثنية والجهوية ،فهي ظواهر متداخلة ومتشابكة لا تزال تؤثر هنا وهناك في توجيه الأحداث وفي طبيعة المؤسسات بدءا من العائلة وصولا إلى الدولة[2].

وتأسيسا على ما سبق تعرضت القبيلة في ليبيا إلى عدة اختلالات أثرت سلباً على دورها كفاعل أساسي في أنشطة الدولة للأسباب الآتية:

1- خروج بعض شباب القبائل عن سيطرة شيوخها وقياداتها نتيجة الاندفاع السريع في فترة ما بعد القذافى لتبوؤ مواقع في فراغ السلطة.

2- تحرك جماعات الإسلام السياسي التي توارت خلال حكم القذافى وتمددت ونجحت في توسيع قاعدتها نحو ملء الفراغ السياسي، وهى جماعات لا تقيم اعتبارات لأشكال الخصوصية الوطنية، وتتجاوز الولاء القبلي الذي يلعب دوراً كبيراً في النظام السياسي.

3- التراجع ولو نسبياً في دور القبيلة خلال فترة حكم القذافى الذي ساهم في الانقسام القبلى حفاظاً على هيمنته في الواقع السياسي داخلياً.

4- تعدد الجماعات المسلحة وبالأكثر جماعات الإسلام السياسي الخارجة عن كل سيطرة.[3]

1 _ صبحي قنصوه،نادية عبد الفتاح،التقرير الاستراتيجي الافريقي 2012_2013،(القاهرة:معهد البحوث والدراسات الافريقية،2014)،ص125.
2 _ بدون كاتب مقال،القبائل الليبية ودورها في تقرير مصير البلاد ،متاح في النت على الرابط التالي: http://ar.islamway.net/article/9077
3 _ طارق الحريري ،» ليبيا.. بين الواقع المضطرب والسيناريوهات المرتقبة»،جريدة الوطن ،العدد 1282 متاح على الرابط، http://www.elwatannews.com

أما حاليا لم يظهر ما يشير إلى نجاح السلطات الانتقالية المؤقتة في إنجاز أية خطوة حاسمة في هذا الشأن، بل هناك مؤشرات على تدهور الوضع الأمني، وتأخر بناء الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية، فيما تواصل الفرق المسلحة ممارسة إرادتها على الأرض، في تحد صارخ وواضح للحكومة والمؤتمر الوطني الذي تعرض للاقتحام وتعطيل أعماله بشكل متواصل، وتعرض أعضاؤه للاعتداء، واضطر البعض الآخر من أعضائه إلى تقديم استقالته، خوفًا على حياته بعد تلقيه التهديد[1]. وفي هذا السياق تلاحظ الخبيرة الليبية «آمال العبيدي» أن جهود إعادة تنظيم الجيش وبنائه تصطدم بصعوبات كبيرة وهي «ليست فقط ميدانية تتعلق بالعنف والصراعات المسلحة، بل أيضاً في غياب مفهوم مشترك للمصلحة الوطنية لدى القوى السياسية وعدد من التكتلات داخل المؤتمر الوطني (البرلمان) ، ما يجعل قرارات المؤتمر الوطني محاطة بكثير من الارتباك والاضطرابات، وهو ما يقود بالتالي إلى تعثر عملية الانتقال الديمقراطي.[2]

ثانيا:ابعاد الصراع خارجيا:أبعاد الصراع إقليميًا ودوليًا لا يمكن تفسير جوهر الصراع السياسي والعسكري في ليبيا خارج سياق متغيرات حركة الثورة في العالم العربي، وهنا يوضح أحد المشاركين أن السعودية والإمارات تعطِّلان مسار التحول الديمقراطي في العالم العربي،إذ تلعب الإمارات دورًا فعَّالاً وعلنيًا في محاربتها لدول الحراك الاجتماعي بإيوائها لفلول نظام القذافي، ودعمها لتحالف القوى الوطنية،(تدعم عملية الكرامة)، بينما تقوم الحكومة المصرية بدور سلبي في دعم الثورة المضادة، إذ أصبحت ساحة لإدارة الحرب على الثورة الليبية من خلال الحملات الإعلامية الموجَّهة، والدعم اللوجيستي والعسكري للواء المتقاعد» خليفة حفتر»، في حين تدعم قطر وتركيا والسودان (عملية الفجر) في تعميق هذه الانقسامات.[3]

وخلافًا لدور هذه الدول، يرى البعض أن الجزائر اتخذت موقفًا ثابتًا من الصراع بعدم التدخل والانحياز لأي طرف، أما دول الجوار الأخرى، مثل تونس والسودان، فإنها تدعم الثورة الليبية ويلاحظ، المتخصين في الشأن المغاربي أن مصر حاولت باستمرار أن تربط الجزائر بعمليات عسكرية محدودة أو تنسيق عسكري في ليبيا، لكن الجزائر كانت ترفض التدخل العسكري لحسم الصراع بين أطراف الأزمة.

وفي إطار الدعم الخارجي لقوى الثورة المضادة، تلعب أميركا وفرنسا وبريطانيا دورًا فاعلاً في الشأن الليبي، وتبقي على تواصلها مع جميع الأطراف، لكنها لا تخفي انحيازها لقوى الثورة المضادة لتقديرها الخاطئ بامتلاك هذه القوى لأدوات الحسم، بينما يلاحظ الكثيرون أن الموقف الأوروبي ضعيف وليس له دور قوي في الأزمة رغم الأهمية الإستراتيجية لليبيا في علاقتها بهذه الدول.

في المقابل يرى الكثيرون أن الوضع الليبي يحتاج إلى حل داخلي، والذي سيكون أكثر نجاعة إذا كان مسنودًا بمبادرة أممية من أجل فتح حوار بين أطراف الأزمة، ويرى أن هناك خيارين أمام أطراف الصراع في ليبيا: (إما النموذج التونسي، أو النموذج السوري،) والحل الايجابي الذي يستطيع أن يضمن الوصول بليبيا إلى بَرّ الأمان هو التوصل إلى حل سياسي توافقي الذي يضمن مصالح جميع القوى السياسية المتصارعة.[4]

إضافة إلى الإجراءات الأمنية، استعمل النظام وسائل أخرى لإفشال حركة الاحتجاجات، بما في ذلك تعبئة المؤيدين في مظاهرات موالية للنظام،وحذر القذافي زعماء القبائل من السماح للشباب بالمشاركة

1 _ محمد شيخ ،مسار المصالحة والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17فبراير في ليبيا، متوفر في النت على الرابط http://www.caus.org.lb/PDF
2 _ منصف السليمي،» ليبيا التأرجح بين التفكك والقبضة الأمنية»، متاح في النت على الرابط التالي: http://www.dw.com/ar/
3 _فريدريك ويري،» ليبيا التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن،»متاح على الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/experts/?fa=717
4 _ محمد الراجي، جريدة العراق اليوم ،25 سبتمبر 2014،العدد 2205،ص.8

في الاحتجاجات وقام بجولة في البلاد سعى من خلالها إلى إظهار وجه أكثر تعاطفاً وذلك بالاستماع إلى المطالب الشعبية، لكنه حالما بدأت المظاهرات في بنغازي، فإنها انتشرت بسرعة إلى البلدات الشرقية الأخرى، بما في ذلك درنة، وطبرق والبيضاء، في حين أن عناصر الأمن والجيش في المنطقة إما هربوا أو انضموا إلى الاحتجاجات،بعد المظاهرات الأولى في طرابلس، بدأ النظام في 22 فبراير بالتلميح إلى أن الإصلاحات السياسية كانت في الطريق وأنه سيتم رفع الرواتب.

وجدت المعارضة الليبية المسلحة الدعم والسند الكامل بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية، وجميع دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى مساندة تركيا ودول الخليج العربي، ودعم مجلس الأمن الدولي، إضافة إلى الدعم المتردد بواسطة روسيا والصين، وعلى مستوى دول الشرق الأوسط الأخرى، فقد أبدت العديد من الدول استعدادها لدعم المجلس الانتقالي الليبي المؤقت الذي تقوده المعارضة، باستثناء الجزائر التي ما زالت أكثر تحفظاً، وبالنسبة للاتحاد الإفريقي، فقد أعلن صراحة عن أن دعمه واعترافه يرتبطان حصراً بإقامة حكومة ليبية تحظى بمساندة الشعب الليبي.

وعلى المدى الطويل، فإن تصاعد الصراع الداخلي سوف يؤدي إلى تعزيز نفوذ زعماء القبائل والعشائر الليبية لجهة السيطرة على مناطقهم القبلية بما يؤدي بالضرورة إلى تحويل هذه المناطق إلى دول قبلية صغيرة متناحرة تتحالف مع بعضها البعض ضد بعضها البعض الأمر الذي سوف لن يقود سوى إلى «صوملة» ملف الصراع الليبي. وحالياً من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن يقوم المجلس الانتقالي الليبي باتخاذ أي قرارات أو إجراءات دون الحصول المسبق على موافقة مثلث واشنطن باريس لندن، وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن استمرار ذلك سوف يقضي على أي احتمالات لاستقلالية عملية صنع واتخاذ القرار السيادي الليبي، وهو أمر سوف يؤدي إلى إشعال الخلافات داخل المعارضة وإلى إثارة نقمة المجتمع الليبي.[1]

وفي محاولة لمنع ليبيا من الانزلاق إلى حرب أهلية شاملة تأمل الأمم المتحدة أن تستأنف في الأيام القادمة مفاوضات السلام بين الأطراف المتحاربة والمتحالفة مع حكومتين متنافستين تديران ما يصل إلى دولتين متنافستين في غرب وشرق البلاد، إحداهما في طرابلس، حيث استولى تحالف من الجماعات المسلحة من مصراتة ومدن أخرى في غرب ليبيا، جنباً إلى جنب مع الإسلاميين، على المطار والوزارات، والحكومة الأخرى موجودة في طبرق، حيث اجتمع مجلس النواب المنتخب حديثاً والحكومة التي يهيمن عليها أنصار «حفتر» وأنصار الفيدرالية،» وبالتالي فإن القوات المسلحة الليبية، الرسمية منها وغير الرسمية على حد سواء، هي أساساً في حالة حرب مع بعضها البعض، حيث يحظى كل فصيل بدعم مجموعة من القبائل والمدن.[2]

الحرب حاليا من اجل السيطرة على مرفأ السدرة النفطي على بعد 700 كيلومتر الى الشرق من طرابلس و مدى صعوبة التغلب على الشكوك والعداءات المتبادلة في بلد تهيمن عليه الفصائل المسلحة ذات الولاءات المحلية،ويواجه الجانبان بعضهم البعض قرب بلدة بن جواد عبر خط أمامي تناثرت عنده قذائف الدبابات وانتشرت آثار القنابل،وهم من قاتلوا إلى جانب بعضهم البعض للإطاحة بالقذافي لكن صراعا يدور بينهم

1 _ مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية، « ليبيا ما بعد القذافي والنموذج المتوقع للدولة القادمة،) الجمل قسم الدراسات والترجمة.جويلية ،2011(،ص. 2_5

2 _ فريدريك ويري،» ليبيا التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن،»متاح على الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/experts/?-fa=717المرجع **السابق الذكر.**

حاليا بشأن من الأحق بانتفاضة عام[1]2011.

إضافة إلى ما سبق يرى البعض أن تردي الأوضاع الأمنية والاستجابة للغة التهديد والسلاح والاقتتال بدل الحوار يعزى إلى تعاظم الانقسامات بين القوى السياسية الرئيسة والمتمثلة فيما تنعت بالتيارين «الليبرالي» و»االاسلامي». لان مسألة الانخراط في دائرة السلطة والنفوذ والتأثير في حركة دواليب الدولة الليبية لا ينحصر في تيار بعينه بل يتحقق عبر توافر خمس عناصر، أو ما أطلق عليها «خماسية القوة» سواء بشكل مستقل أو عبر تحالفات ظرفية مصلحيه والتي تتألف من: السلاح والمال والتوجه مهما كانت ركائزه وغاياته وأهدافه والإعلام والدعم أو التبعية للأجنبي،[2] و حتى في ظل أفضل الظروف، فإن بناء المؤسسات السياسية والإدارية يكون صعبا ، ومما زاد التحدي بشكل كبير،هو ضعف البنية السياسية للسلطات الليبية وانعدام الأمن على نطاق واسع والدور الدولي،[3] يقف عائق أمام بناء الدولة وكذا إشكالية الهوية لدى المجتمع الليبي وفي هذا الصدد تقول» أمل العبيدي»: أستاذة مختصة في السياسة المقارنة في جامعة بنغازي الليبية، «إذا كنا نريد بناء دولة، فعندئذ يجب علينا من أجل ذلك أن ننجح في خلق هوية مُوحِّدة لليبيين والتأكيد على القواسم المشتركة بيننا وعلى هذا النحو فقط يمكننا على المدى الطويل أن نصبح دولة مستقرة وآمنة، وهذه الوحدة لا يمكن أن تأتي إلاَّ من الداخل ولا يمكن فرضها من الخارج بالقوة.»[4] وفي هذا السياق يؤكد «المحامي صلاح الدين طاباق» فإن الصراع الدائر حاليا في ليبيا سببه عدم جلوس الأطراف المتصارعة إلى طاولة الحوار والمفاوضات، وقال إن ما يحدث منذ الثورة وحتى الآن هو أن كل طرف يحاول إقصاء الطرف الآخر، وإن الأمر يتعلق بتوجهات سياسية ومن دون الجلوس لطاولة الحوار فلن يكون هناك أي تغيير في المشهد السياسي الليبي.[5]

وفي نفس السياق فان التحدي الاكبر الذي يهدد مستقبل بناء الدولة في ليبيا هو خطر التنظيم الإرهابي الذي يطلق عليه «الدولة الإسلامية» (داعش) الذي دخل المشهد الأمني للبلاد قبل عام أخرى والذي استولى على مدينة سرت الساحلية الإستراتيجية، مستغلا الفراغ السياسي.

وفي ظل كل هذه الانقسامات بسبب المطالب المتنافسة على السلطة السياسية والشرعية في بلد لا توجد فيه على أرض الواقع مؤسَّسات عاملة داخليا ، و تدخل القوى الإقليمية ماهو إلا خطوة لإطالة الأزمة في ليبيا ، لذا فمن الضروري إجراء مصالحة وطنية سياسية شاملة،من اجل بناء دولة المؤسسات واستعادة الاستقرار الأمني في ليبيا.

المحور الثالث: مستقبل بناء الدولة في ليبيا :في ظل سيناريوهات متباينة:

في ظل تنامي خطر الجماعات المسلحة في ليبيا وارتباطها بالقاعدة، فإن مستقبل الدولة الليبية بات غامضًا إلى حد كبير، وهذا الغموض لن يؤثر فقط على ليبيا بل سيؤثر ويمتد إلى جوارها المباشر، ضف إلى

1 _صراع النفط يجر ليبيا إلى جحيم التفكك، جريدة البينة الجديدة ،العدد 2173 ،الاحد 2015/2/8،ص 6.

2 _ أحمد علي الأطرش، المشهد السياسي والأمني في ليبيا _ رؤية تحليلية استشرافية_ (طرابلس:المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات،2015)، ص 14 .

3 _ كريستوف شيفيس،جيفري مارتيني ، **ترجمة** : إدريس محمد علي قناوي،» ليبيا بعد القذافي : الدروس وآلاثار المستقبلية «،(طبع بالتنسيق مع مؤسسة، Rand،2014)،ص49.

4 _ لاورا أوفرماير،ترجمة ،رائد الباش: بناء دولة ليبية مستقرة مرهون بخلق هوية موحدة لكل الليبيين،متاح في النت على الرابط التالي: https://:ar.qantara.de/content/ -

5 _ حصة ما وراء الخبر، http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2014/7/22

ذلك الدور الدولي المحدود ،لذا مستقبل الدولة الليبية في ظل هذه الظروف يستغرق عدة سنوات ،وفي هذا الإطار يمكن طرح عدة سيناريوهات لمستقبل ليبيا كالتالي:

أولا : يتمثل في تحقيق التحول الديمقراطي المنشود والعمل على إعادة بناء الدولة الليبية، وهذا السيناريو، وإن كان صعبًا نظرًا لما تعانيه ليبيا الآن إلا أنه ليس مستحيلًا، ويكون ذلك من خلال عمل الحكومة الحالية على دعم نظام التعددية الحزبية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها كل القوى السياسية على قدم المساواة، وهو ما يقود إلى حكومة ديمقراطية واستقرار داخلي. وكذلك عملها على دعم الحراك الشعبي المدني والذي يطالب ببناء جيش وطني ومؤسسات أمنية شرعية وإزالة مظاهر التسلح في الشوارع،ودعم عملية المصالحة الوطنية التي يعيقها العامل الأمني وبالتالي فان أفضل طريقة لاستتباب الأمن تتمثل في إشراك الليبيين في حوار المصالحة الوطنية التي تساعد على بناء الثقة بين مختلف القوى القبلية والاقليمية وغيرها من القوى الاجتماعية والجماعات المسلحة وبالتالي تسهيل نزع السلاح[6].والتأكيد على ضرورة الإسراع بوضع دستور جديد وبناء مؤسسات ديمقراطية.

إن إصرار الحراك الشعبي المدني وتمسكه بالخيار المدني والديمقراطي يشكل أفقًا لخروج البلاد من المأزق وفتح المجال لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، ولكن هذا السيناريو يواجه صعوبات عدة منها عدم وجود مؤسسات قوية في ليبيا تستطيع أن تقود عملية التحول الديمقراطي، وكذلك الخلاف المحتدم بين الجماعات المسلحة حول شكل الدولة الليبية.

ثانيا- نزع السلاح من الجماعات المتشددة وبناء جيش قويّ: لان قوات الأمن في ليبيا ضعيفة ولا يمكن أن تصلح أحوال الدولة الليبية، إلا إذا قامت بنزع السلاح من تلك الجماعات، وهذا يرتبط بدرجة كبيرة بتقوية المؤسسة الأمنية من أجل فرض القانون على الجميع،لذلك قام رئيس الوزراء «علي زندان» بتقديم طلب رسمي إلى عدة دول للتدريب العسكري في قمة الدول الصناعية الثمانية في جويلية 2013 وافقت عدد من الدول التدريب للجيش بحيث تتحمل السلطة الليبية نفقاته ، فالولايات المتحدة سوف توفر التدريب الأساسي لعدد ما بين 5000_8000 جندي ليبي في بلغاريا،في حين أعلنت بريطانيا أنها تقوم بتدريب دفعة أولى من 2000 جندي وتليها دفعات أخرى، ايطاليا ستقوم بتدريب ما يقرب من 2000 جندي وتركيا ما يقرب من 3000 جندي وقد بدأت التدريب فعليا في كل من هذه البلدان وقد يجعل المجموع الكلي يقترب من 15000 جندي خلال السنوات القليلة القادمة. [7]

بالرغم من وجود هذه الرؤية وبدائل أخرى لمعالجة الاختلال الأمني لدى وزارة الداخلية الحالية، إلا أن غياب التوافق بين الفاعلين السياسيين والقوى المؤثرة في القرار السياسي أدى إلى تعثر خطط الحكومة، بل وتفاقم الاختلال الأمني. لذا فإن مساعي إيجاد وفاق وطني حول سياسات احتواء الاختلالات الأمنية وبناء الجيش والشرطة ينبغي أن تكون المدخل للتصحيح ، إلا أن معالجة الخروقات الأمنية في ليبيا اليوم لا يمكن أن يتحقق دون إشراك القبائل في ممارسة ضغوط اجتماعية على غير الممتثلين للسياسات والخطط الأمنية، وتوفير الدعم لرجال الشرطة ومن تسند إليهم مهام حفظ الأمن وتفعيل الرقابة الشعبية بقيادة منظمات المجتمع المدني، لمحاسبة المقصرين من التنفيذيين المعنيين بالملف الأمني، والرقابة على المخصصات الضخمة

6 _ كريستوف شيفيس،جيفري مارتيني المرجع السابق الذكر، ص. 71.
7 _ المرجع نفسه، ص 72

للجيش والشرطة، لمنع الهدر والفساد الذي ارتبط بهاتين المؤسستين[1].

وهذا هو الأهم بالنسبة لمستقبل الدولة الليبية الناشئة، فبعد ما ترك القذافي ليبيا بدون جيش يحميها، حتى تطورت الأمور على ما هي عليه الآن من صراعات ونزاعات على السلطة والثروة، فإن الاهتمام ببناء جيش قوي يجب أن يكون من ضمن أولويات الحكومة الليبية في المرحلة القادمة، لأن الجيوش الحديثة لديها خطط وإستراتيجيات للتعامل مع المتشددين من خلال مقاومة الفكر بالفكر أو استخدام العنف المنظم مع تلك الجماعات التي تحاول زرع اللامن في البلاد على أن لا تكون مليشيا في المستقبل.

تبقى الجهود والمبادرات الأجنبية غير كافية وحدها لفرض الاستقرار في البلاد مالم تكون هناك مساعدة من قبل الحكومة الليبية والقبائل لتقليل الاشتباكات بين الجماعات المسلحة .

ثالثا: مساعدة ليبيا في تقوية حرس الحدود : يضل امن الحدود بسبب اتساع جغرافية ليبيا وقابليتها للاختراق والتهريب وتحرك المجرمين سيضل يهدد الأمن الليبي والإقليمي على نطاق واسع لذا فان تامين الحدود يستغرق وقت كبير لأنه يرتبط ببناء القدرات المؤسسية مثل الجيش الشرطة الاستخبارات الرصد والمراقبة وغيرها، مع ضرورة أن تكون هناك مساعدة من قبل الدول العربية لليبيا على ذلك وعلى الأخص من قبل مصر، حيث يجب أن تبادر القيادة المصرية بالعمل على ترتيب الأوضاع داخل ليبيا، وذلك من خلال جمع شمل الليبيين والتوسط فيما بينهم.[2] وكذا ضرورة التنسيق مع باقي دول الجوار على الحدود لتضييق الخناق أمام الجماعات المتشددة في ظل ضعف الدولة الليبية .

رابعا:استخدام النفط الليبي كسلاح لمقاومة التشدد: من خلال إعادة توزيع عوائد النفط مرة أخرى بما يكفل تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، وبما يرضي جميع الجهات الجغرافية والقبلية، يجب أن يكرَّس جزء كبير من هذه العائدات للتعليم، من أجل مقاومة التشدد ونشر ثقافة الإسلام السمحة.

وفي المقابل من منطلق التحليل السياسي والسوسيولوجي للأوضاع السائدة في الداخل الليبي لغياب الرؤية الموحدة بين الجماعات المتشددة يبين بأن فرضية إقامة دولة دينية في ليبيا لانعدام الانسجام والتوافق بين هذه التيارات من جهة وبين باقي المكونات السياسية والمجتمعية حول الشكل المتوقع للنظام السياسي الذي ستكون عليه ليبيا، فضعف تنظيم التيارات الإسلامية مقارنة ببقية القوى والتيارات الأخرى يجعلها محدودة التأثير على الأقل لحد الآن.[3]

لا يمكن لإدارة ليبيا إذن إعادة بناء الدولة، من دون تنازلات تقدمها القوى السياسية والاجتماعية والأمنية الفاعلة. وتاريخا عرفت القبائل الليبية برفضها للعنف في ما بينها، وكونت في المدن الليبية والمناطق بنخب مدنية ، قادرة على التوصل إلى تسويات و حلول وسطى، وبناء على ذلك فإن ما يجب أن يحكم سلوك النخب السياسية والأمنية الليبية، في مثل هذه الأحوال، الحرص على المؤسسات الوطنية، والمصلحة العامة، ووحدة الدولة قبل أي شيء آخر، و عدم السماح لأي جهة بفرض نفسها بطريقة القوة، لان ذلك سوف يدخل البلاد

1 _ السنوسي بسيكري، « ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية،»(الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات،2013) ،ص.7

2 _ ابراهيم منشاوي ،»مستقبل غامض :الدولة في ليبيا في ظل تنامي خريطة الجماعات المسلحة»،متاح على الرابط : http://www.acrseg.org/6890

3 _ مركز المسبار للدراسات والبحوث، «الاسلاميون في ليبيا بعد الثورة: نوفمبر 2012» ،متاح في النت على الرابط http://www.almes-bar.net/3/71.pdf ص 21

في صراع أهلي .[1]

خامسا:الاهتمام بالتعليم: كان هذا المطلب الأول للشباب في 17 فبراير، وربما كان هدفا أكثر إلحاحًا من إسقاط النظام ذاته، فالتعليم قاطرة التنمية ومحورها الأساسي، ويتم ذلك عن طريق وضع قوانين وضوابط تدعم التعليم الديني الرسمي ومعاهده وجامعاته، جنبًا إلى جنب مع التعليم العام، وهذا أمر ليس بالعسير وليبيا في مرحلة تأسيسية مهمة تتيح لها بناء نظام تعليمي فاعل وقوي من الابتدائي إلى الجامعة وحتي إمكانياتها المادية مساعدة على ذلك نظرا لعدد السكان القليل.

سادسا:المصالحة الوطنية كآلية لخروج البلاد من الصراع القبلي وبناء الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي: تعني المصالحة الوطنية في أبسط معانيها، «عملية للتوافق الوطني على أساسها تنشأ علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي، لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة، بما يضمن الاستقرار الأمني الداخلي..[2]

وكمحاولة للتوافق تم عقد مؤتمر القبائل في 25 ماي 2015 بالقاهرة بالرغم من أن القبيلة لن تحل محل المؤسسات الشرعية للدولة، وعليه فلا بد أن يكون المجلس الأعلى للقبائل الليبية تحت إمرة البرلمان المنتخب والمعترف به دوليا، وأن تعمل تحت الأطر الشرعية للدولة»، لان هذا الأخير لم يمثل النسيج الاجتماعي لمكونات المجتمع الليبي بالكامل، خصوصا وأن بعض القبائل لم تشارك في المؤتمر وهذا من اجل تعزيز سبل الوفاق الوطني بين الفرقاء على طاولة الحوار، من أجل الخروج بحل سياسي ينقذ البلاد من الانزلاق إلى أتون الحرب الأهلية .[3] والعمل على إبعاد رموز النظام السابق الذين ساهوا بشكل قوي في نهب ثروات البلاد ومنع عودتها إلى السلطة، ولكن من دون أن ينتج من هذا الحق عزل شرائح واسعة من الشعب الليبي. فهناك مخاوف أن تضرب المصالحة الوطنية عرض الحائط نتيجة لقانون العزل السياسي إذا اعتمد منهج جارف وواسع في تنفيذه مما يؤدي إلى تهميش جزء كبير من الشعب الليبي ويهدد وحدته.[4]

خلاصة واستنتاجات:

إن مستقبل الدولة الليبية في ظل هذه التطورات يشوبه الكثير من الغموض ، وهذا الغموض لن يؤثر فقط على ليبيا بل سيؤثر ويمتد إلى دول الجوار كما اشرنا سابقا ،لذا على الدول الإقليمية أن تساهم إلى حد ما بتخفيف الصراع في الداخل الليبي والعمل على تفعيل المصالحة الوطنية في ظل إعادة بناء إعادة بناء لمقومات الدولة التي دمّرتها الدولة القذافية، لن التجارب السابقة بحسب رأي الخبراء في هذا الشأن خاصة تقارير الأمم المتحدة المتعلقة ببناء الدولة في مرحلة ما بعد النزاعات إلى جملة من «العناصر والتحديات الأساسية العامة لكل دولة تشهد حالة صراع من الداخل و المعيقة لتطوير هياكل الحكومة في هذه المرحلة،:بالعمل على تثبيت الآليات التالية:

_ الثقة بالشرعية وسلطة الدولة؛

1 _ المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، نشر مقال حول :تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة،قطر: فبراير 2014،ص5

2 _ ف.ب «الصراع على السلطة يدفع ليبيا باتجاه حافة العنف،جريدة الثورة:العدد17866،19 ،اكتوبر 2013،ص.5

3 29_ سكاي نيوز « قبائل ليبيا تصر على الحل رغم ضغوط الميليشيات» ،متوفر على الرابط التالي: http://www.skynewsarabia.com/web/article/748155

4 _ زهير حامدي،» ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات»،مجلة سياسات عربية، العدد 7، الدوحة:. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،(مارس 2014)، ص. 9.

_ الإرادة السياسية لتحقيق الشفافية والمحاسبة ومحاربة الفساد؛
_ رأس المال المجتمعي والتكافل الاجتماعي؛
_المصالحة الوطنية ؛
_إعادة بناء الاقتصاد واطر توفير الخدمات؛
_ الأمن والتحركات العابرة للحدود.[1]

من جهة أخرى لو أننا سلمنا بان الدولة الحديثة لا تقوم على العشائرية والقبلية فهذا مخالف لطبيعة وخصوصية المجتمع الليبي لايمكن تجاهله ،مع العلم انه في دول في العالم احد أهم مرتكزاتها القبيلة مثل عمان مثلا تشهد استقرار اجتماعي وسياسيي ،لكن هذا لا يعني عدم تقوية مؤسسات الدولة خاصة في ليبيا التي تشهد ضعف كبير في كل المؤسسات سواء الأمنية أو السياسية ،وحتى تستقر الأوضاع في ليبيا،من الضروري العمل بشكل توافقي بين كل شرائح المجتمع دون إقصاء أو تهميش خاصة في هذه الفترة التي تشهد توتر اكتر على تقوية مؤسسات الدولة وتفعيل نشاطها ،في إطار قانوني يخضع له الجميع ،وعلى كل القبائل الفاعلة خاصة أن تساهم في تهدئة الوضع والجلوس إلى طاولة الحوار من اجل مصلحة البلاد التي تتكالب على ثرواتها الدول الأجنبية ،والعمل على إيجاد حل سلمي من الداخل دون تدخلات أجنبية التي يشهد التاريخ على ذلك ،كلما وجد صراع في أي بقعة من العالم وتدخلت أطراف أجنبية إلا وزاد في إطالة أمد الأزمة وتعقدت الحلول اكتر والأمثلة على ذلك العراق الصومال وغيرها.

إن القبيلة بإمكانها أن تتخلص من تركة القذافي وتتجه نحو الحياة المدنية والديمقراطية وإرساء قواعد المصالحة الوطنية بين كل شرائح المجتمع ،وهذا في سبيل بناء الدولة والمجتمع في ظل التعدد القبلي والثقافي والاجتماعي ،مع ضرورة إعادة بناء المؤسسات السياسية والمجتمعية والأمنية قوية قادرة على تجريد الميلشيات من سلاحها وبناء جيش وطني قادر على حفظ وحدتها وأمنها الداخلي والخارجي.

1 _ أحمد علي الأطرش، «المشهد السياسي والأمني في ليبيا» رؤية تحليلية استشرافية،(المنـظمة الليبية للسـياسات والإستراتيجيات ،طرابلس:2015)، ص 6